

دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي أمام متغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي

حمدوني منير

دكتور في القانون العام باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية
إطار بالمجلس الأعلى للحسابات

مقدمة

إن مبدأ التسوية السلمية لفض المنازعات الدولية أضحى من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام. ويرتبط بمبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية الذي أصبح يرتقي في العصر الراهن الى مصاف المبادئ الأمرة. وبناء عليه أصبح الالتزام بحل المنازعات سلميا، الذي يعد نتيجة طبيعية وملازمة له، يتمتع، هو أيضا، بالصفة الأمرة.

ويعرف النزاع بشكل عام، بأنه نتاج لتضارب المصالح بين القوى المختلفة، أو هو نتاج المصالح المتضاربة بين الدول، حيث تبحث كل دولة من الدول عن تحقيق مصالحها، حتى وإن كان ذلك على حساب مصالح غيرها من الدول. ذلك أن الجماعات والشعوب تتبنى أهدافا غير منسجمة، ويستخدم مصطلح النزاع العنيف كمصطلح عام لكل الأشكال العنيفة للنزاع سواء كانت حربا أو نزاعا مسلحا، فضلا عن النزاعات السلمية أو التي لا تنتهي الى استخدام العنف.

وقد عرف البعض النزاع الدولي بأنه: "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرها القانونية أو مصالحها"، ومع أن النزاع الدولي قد ينشأ لأسباب مختلفة إلا أن الفقه التقليدي تعارف على تقسيم النزاعات الدولية الى نوعين، النزاعات القانونية والنزاعات السياسية.

ويقصد بالنزاعات القانونية، تلك التي يقيم أطراف النزاع فيها مطالبهم وادعاءاتهم على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي. أما النزاعات السياسية فهي تلك التي تنشأ عن طلب أحد أطرافها تعديل الأوضاع القائمة والتي تتضمن ادعاءات متناقضة صادرة عن أطراف النزاع.

ويذهب البعض الى القول أن الاختلاف الرئيسي بين النزاعات السياسية والقانونية هو كون النزاعات السياسية غير صالحة لأن تنظر فيها المحاكم، وتلعب فيها الاعتبارات غير القانونية مثل المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية دورا مهما بحيث إن تطبيق القواعد القانونية لن يؤدي الى تسوية النزاع. أما النزاعات القانونية فينبغي أن تنظر فيها المحاكم، فهي ليست نزاعات قانونية فقط، بل إن القانون متصل بها ويمكن استخدامه لتسويتها. وهي المنازعات التي تصلح لاصدار تسوية قضائية لتطبيق القانون الدولي والتي لها علاقة بمسائل لا تؤثر في مصالح الدولة العليا أو استقلالها الداخلي أو سيادتها الداخلية أو السلامة الإقليمية. كما أنها تشير الى قواعد القانون الدولي التي تكفي لحل النزاع، إضافة الى أنها تشمل على حقوق قانونية والتي يمكن تمييزها عن الإدعاءات التي تهدف الى تغيير القانون القائم.

ويرى الكثير من الفقهاء أن هذا التمييز من الوجهة العملية أكاديميا أي ليس عمليا، لأن من الصعب الفصل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات القانونية، إذ أن معظم الخلافات تضم في ثناياها عناصر قانونية وسياسية في الوقت نفسه.

وكما ذكرنا يعد مبدأ التسوية السلمية لفض المنازعات الدولية من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام. وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد حظيت الوساطة والمفاوضات بمكانة مهمة من بين الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، كما أنهما من أهم الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية، وإذا كانت المفاوضات تعد وسيلة مباشرة لحل النزاعات الدولية، فإن الوساطة تعد وسيلة غير مباشرة، وذلك لاشتراك طرف آخر غير أطراف النزاع. والوسائل السلمية على ثلاثة أنواع وهي:

1- الوسائل الدبلوماسية: وهذه الوسائل تتميز بنظامها الإرادي، أي باعتمادها على رضى الأطراف وقبولهم باستخدام أي منها لتسوية النزاع وأهم هذه الوسائل الدبلوماسية:

- المفاوضات: تقوم بها أطراف النزاع مباشرة وبمفردهم

- المساعي الحميدة والوساطة: وهي تتم بتدخل طرف ثالث.

- التحقيق: وهما من أعمال الأجهزة الفنية المتخصصة.

2- الوسائل السياسية: ويقصد بها الأساليب التي تتبعها المنظمات الدولية لتسوية المنازعات الدولية.

3- الوسائل القضائية: وتسمى أيضاً بالوسائل التحكيمية، والفارق بين الوسائل القضائية والوسائل الدبلوماسية والسياسية، هو أن الوسائل القضائية تنتهي في الغالب بحل مفروض على الدول أطراف النزاع الدولي، من قبل شخصيات أو هيئات مختارة للنظر في نزاع معين، ولكن هذا الفارق لا يجرّد الوسائل القضائية من العناصر الرئيسية للوظيفة القضائية مثل رفع الدعوى، إجراء المحاكمة، ضمان

حق الدفاع، والمساواة بين الأطراف المتنازعة، وغير ذلك من العناصر التي تقتضيها الوظيفة القضائية³⁷¹.

تأتي أهمية دراسة الوساطة في حل النزاع الليبي الداخلي، من أهمية الوسائل السلمية لحل النزاعات على المستوى الدولي، حيث تفرض المستجدات المتلاحقة التي حصلت على نطاق العالم الحاجة الى تجديد لغة الحوار والتواصل فيما بين الدول العربية وذلك لأن الوساطة والمفاوضات تؤدي الى حوار دائم بين الأطراف المتنازعة وتشكل أداة تواصل مباشرة مع الطرف الآخر للتعريف بحقيقة النزاع وخفاياه، وللدفاع عن القضايا، وخلق حالة من السلام تحقق مصالح الجميع، كما أن هذه الوسائل تؤدي الى إقامة علاقات صحيحة وودية وبناء الجسور للتواصل بين الدول وداخل الدول في حالة النزاعات الداخلية، وبالنتيجة يتحقق الوفاق والاتفاق ويزول الاختلاف والخلاف ويتم تسويتها من خلال التفاهم.

ولكي تلعب الدبلوماسية العربية دورها الفعلي لابد أن يتم الاهتمام بالوسائل السلمية لحل النزاعات العربية سواء السياسية منها أو الدبلوماسية أو القضائية، وأن نقطة البداية في كل ذلك هي سد الثغرات الموجودة في ميثاق الجامعة العربية، من خلال معالجة تفصيلية تحقق الغرض المنشود، وهو تحقيق السلم والأمن بين الدول العربية وداخل كل دولة عربية، والذي يعد جزءا لا يتجزء من السلم والأمن الدوليين.

ويجادل بعض المراقبون الدوليون حاليا حول وجوب اعتبار الحرب الحالية في ليبيا نزاعا مسلحا داخليا أو نزاعا مسلحا دوليا أو على الأقل، نزاعا داخليا ودوليا في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، تبدو الأزمة الليبية الحالية للكثير من المراقبين عصية على

371- للتوسع في موضوع تسوية النزاعات الدولية سلميا أنظر:

- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

الفهم، نظرا لصعوبة تحديد ما ستؤول إليه الأحداث وفق المؤشرات المتعارف عليها، إضافة إلى هشاشة التحالفات وتغيرها باستمرار، فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد، إلا أن الأمر الملفت في الأزمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي بالداخلي، بل في تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كليا، إلى حد أن معظم الفاعلين المحليين الليبيين لا يتقنون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل لا يمكن إلا أن يكون خارجيا.

لقد عملت سطوة حضور العامل الخارجي في الأزمة الليبية على إخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين، وأحال الفاعلين المحليين المتصارعين على الشرعية والنفوذ والسلطة إلى وكلاء حرب بالإنابة عن صراع إرادات دولية اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى إقليمية صاعدة تحاول أن تلعب دورا، مع إرادة اللاعبين الكبار إعادة رسم خريطة المنطقة بعد فيضان ما سمي بالربيع العربي. كما أن الإكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي بكميات كبيرة في مجموعة من دول شرق المتوسط أدت إلى بروز صراعات ذات طابع جيو- إقليمي، انضافت إلى التعقيدات الموجودة في الفضاء المتوسطي منذ زمن بعيد. وبين هذا وذاك انخرطت في وحل الأزمة الليبية دول ترى أن تداعيات الأزمة الليبية أصبحت تشكل تهديدا جديا لمصالحها ولأمنها واستقرارها. لذا، يعد العديد من المراقبون الأزمة الليبية نموذجا واضحا للعبة الأمم، إلى درجة أن مجلس النواب الأمريكي اعتمد في عهد ترامب، مشروع "قانون استقرار ليبيا" الذي يقضي بفرض عقوبات على الجهات الخارجية التي تتدخل في الشأن الليبي، لتأجيج الصراع.

فمن اتفاق الصخيرات إلى اتفاق بوزنيقة، ظلت الرباط تلعب أدوارا رئيسية في حل الأزمة الليبية المتشابكة على الصعيد الدولي، بعدما تمكنت من نيل تقاهمات مهمة من شأنها حسم التوافق على حل سلمي وطي صفحة الخلاف.

وفي هذا البحث سنسلط الضوء على الوساطة كوسيلة مهمة من بين الوسائل السلمية لحل المنازعات، ومقارنتها بداية مع باقي الوسائل الأخرى كالتوفيق

والتحقيق والمساعي الحميدة والمفاوضات (مبحث أول)، ثم محاولة بعد ذلك فهم دور وسر الوساطة المغربية في تسوية النزاع الليبي الحالي (مبحث ثاني)، وماهي العراقيل والإكراهات التي واجهتها الوساطة المغربية في حل هذه الأزمة (مبحث ثالث).

وبناء على ما سبق، تكون الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع كالآتي:
إلى أي حد استطاعت الوساطة المغربية أن تؤثر في مجرى المفاوضات بين أطراف النزاع الليبي الداخلي، وإيجاد تسوية له؟
اقتضت هذه الدراسة تبني مناهج عدة في معالجة موضوع البحث، كالمناهج التاريخية والمنهج الوصفي التحليلي. والمنهج القانوني وكذلك المنهج الوظيفي عند دراسة دور المغرب في حل هذا النزاع، ووصف وتحليل هذا الدور وآلياته، للوصول إلى نتائج وتوصيات محددة.

المبحث الأول: الوسائل السلمية الدبلوماسية لحل المنازعات

هي من وسائل التسوية الدبلوماسية التي تحتاج إلى مفاوضين يمثلون بلدانهم لإيجاد تسوية للنزاع الحاصل، وهو الحال في المفاوضات، أو إلى إشراك طرف ثالث بين الخصوم سواء للتوسط بينهم أو محاولة للتقريب بينهم، وهذا هو واقع الحال في التوفيق والوساطة والمساعي الحميدة، ويختلف التحقيق قليلاً عنهما كونه يسعى لإظهار الحقيقة أكثر من أي شيء آخر. وسيتناول هذا المطلب دراسة كل من هذه الوسائل كلا على حده بشيء من التفصيل.

أولاً: المفاوضة

المفاوضة من أولى المهام الدبلوماسية سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، والمفاوضة قد تجري بين الأطراف الفنية أو السياسية وقد تكون بين الرؤساء أو الملوك أو في إطار القنوات الدبلوماسية والسفارات.

والمفاوضة عملية مساومة سواء كانت تخص اتفاقية أو تسوية سلمية للنزاعات بين الدول، فكل طرف يتخذ موقفا ويدافع عنه ويقدم تنازلات من أجل الوصول إلى تسوية. وأن الراجح في عملية المفاوضة هو البحث عن المصالح بدلا من المواقف. والمفاوضات الدبلوماسية تتم من خلال مباشرة العلاقات الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة، أو عن طريق الدعوة إلى مؤتمر دولي يتم انعقاده خصيصا من أجل النزاع موضوع البحث، أو في إطار الاجتماعات الدورية التي تتم بين الأطراف المتفاوضة. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33) من الفصل السادس أنه: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء عن طريق المفاوضة أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم". والتفاوض لا يقتصر دوره فقط على حل النزاعات، فقد يكون لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو لتطوير العلاقات القائمة بين الأطراف المتفاوضة وتوسيع نطاق بعض الترتيبات القائمة أو إعادتها إلى مجاريها بعد تجميدها أو من أجل إعادة ترتيب الإلتزامات الناتجة عن معاهدة ما بين الأطراف المتفاوضة أو التوصل إلى ترتيبات معينة لتحقيق المصلحة المشتركة³⁷².

ثانيا: الوساطة والمساوي الحميدة

تتشابه الوساطة مع المساوي الحميدة في كونها تهدف إلى تقريب وجهات نظر الخصوم المتنازعين وتختلف عنها كون الوسيط يشارك في المفاوضات خلاف المساوي الحميدة فالوسيط خلالها يقدم عرض الوساطة ولا يشارك في المفاوضات³⁷³.

³⁷² - شفيق عبدالرزاق السامرائي، الدبلوماسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002، ص 307-

310.

³⁷³ - عدنان طه الدوري وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي، القانون الدولي العام: الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص 282.

ويعرفها بعض المختصين في علم العلاقات الدولية بأنها عملية إدارة الصراع عندما تسعى أطراف إلى ذلك بعد رضاء أطراف الصراع بهدف تغيير سلوكهما بغية تسوية النزاع بعيدا عن استعمال القوة، بينما يرى مجموعة أخرى من الفقهاء بأنها العملية التي تتم من جانب المشاركين وبمساعدة طرف ثالث محايد لغرض فض القضايا العالقة بطريقة منظمة³⁷⁴.

وأكدت اتفاقية لاهاي الثانية لفض المنازعات بالطرق السلمية في المادة الثالثة والرابعة على ضرورة توافر عنصر الحياد في الوسيط الدولي كما يجب أن يتمتع الوسيط بعلاقة وثيقة بطرفي النزاع، وعليه تقديم الحلول للمشاكل العالقة ويجب أن تكون هذه الحلول والمقترحات وسطية حتى تبقى ثقة طرفي النزاع قائمة في الوسيط، كما أن الوسيط يمكن أن يكون دولة أو منظمة دولية أو منظمة إقليمية أو شخصية دولية تمتلك التأثير على الطرفين³⁷⁵، ولبدء عمل الوسيط يجب قبول المتنازعين به.

وللوساطة صور أخرى، وهي قيام كلا الطرفين المتنازعين باختيار دولة تتولى عنه القيام بالمفاوضات، ويكون عمل الدولتين اللتين تم اختيارهما على وقف التوتر بين الأطراف، خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها قبل بدأ عملية الوساطة، وخلال هذه الفترة يمنع على أطراف النزاع القيام بأي عمل من الأعمال العدائية. ويسمى هذا النوع بالوساطة المزدوجة³⁷⁶، ولا يترتب على الوساطة إنهاء الاستعدادات الحربية وتجهيز القوات المسلحة وإلغاء حالة النفير والتعبئة إلا في حالة نجاحها، وتنتهي الوساطة بنجاحها في إيقاف النزاع أو بناء على رغبة الدول الوسيطة بسبب التعثر

374- مصطفى عبدالله ابو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الإطار النظري والمصادر، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، 2004، ص 451.

375- وليد بيطار، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2008، ص 722

376- علي صادق ابوهيف ، القانون الدولي العام، اسكندرية منشأة المعارف، 2000، ص 731

وعدم الوصول إلى تسوية أو بناء على رغبة أحد الأطراف بسبب عدم حيادية الوسيط أو عدم جدية الطرف الآخر في الصراع للتسوية³⁷⁷.

كما أن نتيجة الوساطة ليست إلزامية للطرفين على خلاف الحال في التحقيق وأحكام المحاكم الدولية، كما أن هناك عدة عناصر تلعب دورا مهما في نجاح الوساطة ومنها:

1- أن تكون قوة أطراف النزاع محدودة أو من نفس المستوى من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، ففي حالة عدم تكافؤ الأطراف قد يرفض الطرف الأقوى الوساطة³⁷⁸.

2- أن تكون الوساطة سريعة قبل حصول زيادة في التوتر.

3- مرونة طرفي النزاع وإدراكهما للنتائج الوخيمة للحرب.

4- أن يكون لدى الوسيط دبلوماسيين ذوي خبرة وحكمة في إدارة عملية الوساطة والقدرة العالية في التأثير على الأطراف.

ومن أمثلة هذا النوع هي وساطة الزعيم الراحل "نيلسون مانديلا Nelson Mandela"، والأمير السعودي "بندر بن سلطان" في قضية لوكربي بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999، والتي انتهت بدفع ليبيا مبلغ 2.7 مليار دولار كتعويض لأهالي ضحايا الطائرة المنكوبة وتسليم مواطنين ليبيين متهمين بتفجير الطائرة للقضاء الاسكتلندي، وتلا هذا قيام الجانب الأمريكي برفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا ورفع اسمها من القائمة السوداء سنة 2000، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة دامت أكثر من خمسة عشر عام.

ثالثا: التوفيق

يتشابه التوفيق والمساعي الحميدة والوساطة من حيث محاولة جميع الأطراف المتنازعة رأب الصدع بينها وإزالة فتيل التوتر، غير أن هذه الوسيلة غالبا ما تأتي من طرف قوي يساهم في الضغط على طرفي النزاع بنية الوصول الى تسوية الصراع بينهما،

³⁷⁷- شفيق عبدالرزاق السامرائي ، الدبلوماسية، مرجع سابق، ص 315.

³⁷⁸- شفيق عبد الرزاق السامرائي ، نفس المرجع السابق، ص316.

كما قد يتم اللجوء الى التوفيق بناء على رغبة الأطراف وباختيارهم وهنا يسمى بالتوفيق الاختياري، أما إذا تم اللجوء إليه بضغط من طرف آخر أو التجاء الأطراف إليه بسبب وجود اتفاق مسبق بين أطراف النزاع فإن التوفيق في هذه الحالة يطلق عليه اسم التوفيق الإجمالي³⁷⁹. ومن هنا يمكن تعريف التوفيق بأنه الجهد الذي تبذله لجنة دولية أو دول تتمتع بثقة أطراف النزاع حيث تقدم لهم حلا تأمل في أن ينال رضاهم وقبولهم³⁸⁰. ويعتبر التوفيق من وسائل التسوية السلمية الحديثة ويعتبر وسيط بين وسائل التسوية السياسية و وسائل التسوية القضائية، أو هو نظام مختلط يجمع بين الاثنين بسبب الإجراءات القانونية المتبعة في التوفيق والتحقيق غير أن قراراته غير ملزمة للأطراف المتنازعة.

كما أن ميثاق الأمم المتحدة وأيضاً العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية قد نصت على عمل التوفيق واستخدام لجانه للتسوية في حالة نشوب نزاع بين عضوين أو أكثر من الأعضاء³⁸¹. أو في حالة عدم التوصل إلى تسوية بالوسائل الدبلوماسية والسياسية المشار إليها سابقاً، ويكون هذا عبر إنشاء لجان توفيق خاصة تتألف غالباً من خمسة أعضاء ويكون لكل طرف من أطراف النزاع الحق في تعيين واحد من أعضاء اللجنة سواء كان من رعاياه أو من رعايا دولة أخرى، فيما يتم اختيار الباقيين بالاتفاق بين طرفي النزاع على أن يكونوا من مواطني دول أجنبية.

وبعد تشكيل اللجنة تباشر أعمالها وتنتظر في الوثائق المقدمة وتستمع إلى الشهود إذا رأت اللجنة داع لذلك، وبعد ذلك تقوم بإبداء رأيها، ويعتبر هذا الرأي ملزماً في حالة قبوله من طرفي النزاع، ويكون هذا كله موثقاً في محضر رسمي. ويتبين من هنا بأن

³⁷⁹- عطا محمد صالح زهرة، أصول العمل الدبلوماسي والقضلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص165.

³⁸⁰- علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص737-738.

³⁸¹- أنظر الفصل السادس المادة 33 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والمادة 6 من بروتوكول جنيف لسنة 1924 حول تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

لجان التوفيق تشبه هيئة التحكيم أو القضاء الدولي، من حيث طبيعة العمل غير أنها تختلف عنها من حيث الصفة الإلزامية التي تتوافر في قرارات التحكيم والقضاء الدوليين بخلاف ما هو الحال عليه في التوفيق، إلا في حالة القبول برأي لجنة التوفيق، فعنصر الالتزام يتوافر حينها.

وتتكون لجان التوفيق أحيانا من ثلاثة أعضاء عوض خمسة أعضاء وتكون قراراتها بالأغلبية وبحضور جميع الأعضاء، وتقوم اللجنة باختيار مقر لعملها ولها أيضا حق الاستعانة بمن تراه يساهم في مساعدتها³⁸². ومن الملاحظ هنا في تكوين اللجنة هو أن عدد الأعضاء إما أن يكون خمسة أو ثلاثة أي عدد فردي، وهو النظام المتبع في المحاكم الداخلية أو الدولية لضمان الوصول إلى تسوية بناء على رأي الأغلبية. ولنجاح عمل اللجنة يجب أن يتسم بالسرية والكتمان ومنع وقوع أي تسريب للقرارات التي وصلت إليها أو تسريب للوثائق الموجودة بحوزتها لأنها بذلك تفقد ثقة الأطراف التي أوكلت إليها الأمر في التسوية.

ومما سبق فإن هذه الوسيلة قد تنجح في عملها أحيانا، أو تفشل في أحيان أخرى وهو الحال الأغلب بسبب عدم قبول أطراف النزاع بالتوفيق من حيث المبدأ أساسا، أو بسبب عدم قبول قرارات لجنة التوفيق بعد صدورها لعدم إلزاميتها، أي أن حالة الفشل ترجع إلى الرفض المسبق للتوفيق بمعنى رفضه أساسا أو الرفض اللاحق وهو رفض لنتائج التوفيق وقراراته.

رابعاً: التحقيق

ظهرت هذه الوسيلة لتسوية المنازعات في مؤتمر لاهاي الثاني بناء على اقتراح من روسيا، وقد نصت المادة التاسعة من الاتفاقية التي جرى التوقيع عليها في المؤتمر على أن يتم اللجوء إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة الوقائع المتعلقة بموضوع

³⁸²- شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، مرجع سابق، ص318.

النزاع بكل حيادية في حالة عدم نجاح وسائل التسوية التي ذكرت سابقا. كما نص ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السادس في باب حل المنازعات سلميا في المادة (34) بأنه يجوز لمجلس الأمن أن يحقق ويفحص أي موضوع نزاع قد يسبب استمراره تهديدا للأمن والسلم الدوليين³⁸³.

ويمكن تعريف التحقيق بأنه تلك الوسيلة التي تسعى لدراسة أسباب الصراع عن قرب في محاولة لإيجاد حل يناسب الأطراف المتنازعة بكل حيادية³⁸⁴. وهي لجنة تحقيق دولية تعنى بفهم ملابسات وقائع النزاع بالذهاب إلى موقع النزاع والوصول إلى حل بكل نزاهة وحياد. وقد تأخذ لجان التحقيق طابع اختياري بقبول الأطراف اللجوء إليه أو طابع إجباري بالزامية التحقيق، ولقد ساد هذان الرأيان خلال مناقشات مؤتمر لاهاي الثاني. ويتمتع التحقيق بعدة سمات منها:

- 1- إن اللجوء إلى هذه الوسيلة يكون غالبا باتفاق المتنازعين خاصة إذا كان هناك اتفاق سياسي مسبق بالخصوص.
- 2- إن لجنة التحقيق تقوم بزيارة ميدانية إلى مكان النزاع وتعد تقرير بالخصوص وتصدره.

المبحث الثاني: دور وسر الوساطة المغربية في النزاع الليبي الداخلي

لا شك في أن الأزمة الليبية الممتدة منذ عام 2011 أصبحت بمنزلة المأزق لكل أطرافها المحليين، والإقليميين والدوليين³⁸⁵، ولقد اجتمعت عدة أسباب وخلفيات أدت إلى بروز

³⁸³- أنظر المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

³⁸⁴- محمد نصر مهنا خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية " مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، دار غريب للطباعة والنشر، 1993، مصر، ص42.

³⁸⁵- أبوبكر الدسوقي، تقديم: ما بين الصخيرات وبرلين .. ليبيا إلي أين؟ مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، عدد أبريل 2020، ص72.

- للإطلاع على التفاصيل الدقيقة ونتائج المشاورات السياسية المتعلقة بالنزاع الليبي من اتفاق الصخيرات إلى تفاهات بوزنيقة وملتقى جنيف، يرجى الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للقنوات الفضائية الدولية.

الأزمة الليبية وتعد حلها، وتعامل المغرب على إثر ذلك بذكاء وحياد كبير مع حرص شديد على إيجاد مخرج سياسي للأزمة، موظفا مكانته المتميزة لدى كل الأطراف الإقليمية والدولية.

أولا: أسباب الأزمة و مشاورات التسوية السياسية بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة.

يمكن تلخيص أبرز أسباب الأزمة الليبية، في غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي حكم ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها، وأحزابها ومجتمعها المدني، فضلا عن تكديس السلاح في البلاد بعد سقوط نظامه، وتهريبه وانتشاره مما أدى إلى نشوء تنظيمات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولائاتها، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وبتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي وحماية المصالح الاقتصادية خاصة ما يتعلق بمصادر الطاقة، و تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة حكم القذافي والملكية في ليبيا، مع بروز الثنائية ب" ليبرالين " و " إسلاميين"، وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى، كما طغى صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية على كل المصالح الأخرى³⁸⁶. وظلت الساحة الليبية مرتعا لأجهزة الاستخبارات الدولية والإقليمية، التي تسعى لتوجيه دفة هذه التحولات السياسية بالبلاد، والضغط بكل السبل لتحقيق مصالحها³⁸⁷.

³⁸⁶ - الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 16، مارس 2013، ص 13-14.

³⁸⁷ - د. أيمن شبانة، الصراع الليبي.. عوامل التصعيد ومآلات التسوية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، عدد أبريل 2020، ص 77.

كل هذه العوامل أدت إلى أن تشهد ليبيا انقسامًا حادًا في مؤسسات الدولة، بين الشرق الذي يديره مجلس النواب الذي هو الجهة التشريعية الرسمية المعترف بها رسميًا، والجيش الوطني بقيادة المشير "خليفة حفتر"، والقسم الغربي من البلاد الذي يديره المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فائز السراج"، وهي الحكومة المعترف بها دوليًا. ويتبادل الطرفان الاتهامات بالحصول على دعم عسكري أجنبي. وتعاني ليبيا على إثر ذلك إلى حدود اليوم من نزاع مسلح راح ضحيته الآلاف.

وقد حمل المغرب على عاتقه خلال هذه السنوات إمكانية الوصول إلى حل سلمي وسطي يرضي جميع الأطراف، وحث جميع الأطراف المتصارعة داخل ليبيا على طي صفحات الخلاف.

وانخرط المغرب مبكرًا في الملف الليبي من خلال الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، ثم عبر إرسال مساعدات إنسانية للنازحين على الحدود الليبية التونسية، بالإضافة إلى زيارة رسمية لوزير الخارجية المغربي لمدينة بنغازي خلال شهر غشت 2011، محورًا الاعتراف ودعم المجلس الانتقالي. كما شارك المغرب في اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا في شتنبر 2011. وقد انخرطت الرباط في مسلسل استكمال مشاورات التسوية السياسية بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة، وذلك بعد ظهور محدودية تأثير الوساطات الإقليمية وبعد مشاورات ممتدة بعدة عواصم.

اتفاق الصخيرات

بدأت المحاولات المغربية الفعلية لإيجاد حل للأزمة الليبية، منذ اندلاع الحرب الأهلية الليبية الثانية في عام 2014، وتساعد الصراع بين قوى طرابلس وبنغازي. وبالفعل قرر المغرب استضافة أطراف الصراع في الصخيرات، وتمكن من الوصول إلى اتفاق

برعاية الأمم المتحدة بتاريخ 17 دجنبر 2015. ووقع على الاتفاق 22 برلمانا ليبيا، ووقع "علي صالح محمد المخزوم" عن المؤتمر الوطني العام الجديد و"امحمد علي شعيب" عن مجلس النواب الليبي.

وتضمن الاتفاق تحديد صلاحيات مجلس النواب المنتخب، واعتباره أعلى جهة تشريعية في ليبيا، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة، واعتباره سلطة استشارية تنفيذية عليا، وكذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتحديد صلاحياتها³⁸⁸.

مفاوضات تونس لعام 2017

لقد أخفق أطراف النزاع في الوصول إلى توافق في عدة جولات تفاوضية قادتها تونس حول النقاط المختلف عليها ضمن اتفاق الصخيرات الذي وقع في دجنبر 2015، وكان من أبرز نقاط الخلاف: تركيبة السلطة التنفيذية ممثلة في المجلس الرئاسي، وموقع "خليفة حفتر" في المؤسسة العسكرية، وأضيف إليها لاحقا الخلاف حول الدستور حيث أصر البرلمان على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متزامن بدون دستور، فيما أصر المجلس الأعلى للدولة على طرح مسودة الدستور التي أعدتها الهيئة المنتخبة للاستفتاء، أو الذهاب إلى انتخابات برلمانية منفردة.

ما بعد الصخيرات

عادت الأطراف المتصارعة في ليبيا للخلاف مجددا وتصاعدت حدة الصراعات، بعد تدخل أطراف خارجية لدعم كل طرف من الأطراف. وعاد المغرب مجددا إلى الواجهة باستضافته جولة جديدة من المفاوضات بين الأطراف والقوى السياسية الفاعلة في ليبيا بدءا من أبريل 2018.

388- علي خالد حنفي، مسارات التحول في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، عدد 2015، 199، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 152-157.

وبالفعل اجتمع في العاصمة المغربية الرباط، رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي "خالد المشري"، ورئيس مجلس النواب في طبرق "عقيلة صالح"، لإيجاد صيغة جديدة لتنفيذ بنود اتفاق الصخيرات. ووصف دور المغرب بأنه حيادي ومقبول من كل الأطراف، لأن الرباط لم تتخذ موقفا لصالح أي طرف، وكذلك لأن المغرب عنصر معتدل وقطب مركزي في منطقة المغرب العربي.

لقاء باريس وإعلان المبادئ 2018/05/29.

اتفقت أطراف الأزمة الليبية المجتمعة في باريس على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن مع الالتزام بتهيئة الأجواء لتكون نزيهة، والموافقة على نتائجها. وبحسب الإعلان السياسي الذي أعلن في باريس، تعهد المجتمعون بالعمل على إجراء انتخابات نزيهة وسلمية في أقرب وقت ممكن، واحترام نتائجها، على ألا يتعدى موعدها نهاية سنة 2018، فقد حدد الإعلان إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 10 دجنبر 2018. كما اتفق المجتمعون على الاعتراف بأهمية وضع أساس دستوري لهذه الانتخابات، ومساءلة كل من ينتهك أو يعيق العملية الانتخابية، وذلك إلى جانب دعم جهود المبعوث الأممي في مشاوراته مع السلطات الليبية بشأن اقتراح جدول زمني لاعتماد الدستور. واتفق الحاضرون على الالتزام بتوفير أجواء أفضل لإجراء الانتخابات الوطنية، والعمل فورا على توحيد البنك المركزي الليبي والمؤسسات الأخرى. ونص الاتفاق أيضا على الالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة في بناء مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية خاضعة للمساءلة والمحاسبة. إلا أن إعلان باريس لم يترجم إلى أرض الواقع. لقد تركت وثيقة باريس الباب مفتوحا أمام الخلاف الحاد حول المسودة المعتمدة من قبل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، ودعم جهود القاهرة لأجل توحيد المؤسسة العسكرية. وهذا ما اختصره رئيس المجلس الأعلى للدولة، "خالد المشري"، في لقائه على قناة فرانس 24 بقوله: إن اللقاء لن ينهي الأزمة لتجاهله أمورا مهمة منها إنهاء الأجسام الموازية لحكومة الوفاق.

مؤتمر باليرمو

انعقد يومي 12 و 13 نوفمبر 2018، في إيطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعدد من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد أيضا أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يعرفلون إجراءاتها. وشدد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه "اتفاق الصخيرات"، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا³⁸⁹.

موسكو وأنقرة وسيناريو "سوتشي ليبيا"

لم يكن التدخل العسكري التركي هو المتغير الوحيد المهم في المشهد الليبي، حيث شهد الدور الروسي أيضا بروزا واضحا في هذا المشهد بتواتر تقارير عدة تشير إلى دخول موسكو على خط الأزمة بشكل غير مباشر من خلال عناصر تابعة لشركة "فاغنر" الأمنية التي تقدم خدماتها لقوات "الجيش الوطني الليبي". وتضمن أحد تقارير الأمم المتحدة معلومات تفصيلية في هذا الخصوص³⁹⁰. كما وجهت الولايات المتحدة اتهامات مباشرة إلى روسيا بإرسال طائرات مقاتلة للبيبا للعرض نفسه³⁹¹.

وبحكم الارتباط المباشر بين المسارين العسكري والسياسي، فإن الدورين الجديدين التركي والروسي سرعان ما امتدا إلى النطاق السياسي، فبعد مشاورات وتنسيق روسي-تركي، بادرت موسكو إلى استضافة مباحثات غير مباشرة بين "فائز السراج" والمشير "خليفة حفتر" في 13 يناير 2020. وطرحت موسكو على الطرفين صيغة مبدئية لاتفاق لوقف القتال، وافق عليها "السراج" فوراً، بينما رفض "حفتر" التوقيع عليها وغادر

389- الأزمة الليبية بين الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية، الهيئة العامة للاستعلامات في

مصر، 15 فبراير 2020.

390- تقرير أممي مسرب: منات المرتزقة من "فاغنر" الروسية يقتلون في ليبيا، موقع "بي بي سي"

7 يونيو 2020.

391- الولايات المتحدة تتهم روسيا بإرسال طائرات مقاتلة إلى "مرتزقة" روس، موقع "بي بي سي"،

26 مايو 2020.

موسكو الأمر الذي أرجعه أحد كبار القادة في الجيش الوطني الليبي إلى أن توقيع الاتفاق كان يعني اعترافا بشرعية حكومة الوفاق، وبالتالي اعتراف بصحة توقيعها للاتفاق الأمني والبحري مع تركيا³⁹².

وما يثير الانتباه أكثر، في هذا السياق، هو أن محاولة موسكو وأنقرة سبقت موعد انعقاد مؤتمر برلين بأيام فقط، ما كان يشير بالفعل إلى رغبة روسية - تركية مشتركة لتولي زمام المسار السياسي، والاستفادة من بروز الحضور الميداني والدور العسكري لكل منهما في المشهد الليبي لإبرام اتفاق "سوتشي ليبيا"، عبر تكرار سيناريو التفاهم الروسي - التركي في سوريا أو ما يُعرف باتفاق "سوتشي"³⁹³، وهو التوجه الذي قوبل بقلق وتحفظ أوروبي وعربي، لذا تم الضغط على حفتر لعدم توقيع أي اتفاق في موسكو. كما أعلنت فرنسا صراحة أن مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية³⁹⁴. وهو الأمر الذي أكدته المغرب دائما.

إن روسيا تقدم الدعم العسكري والسياسي إلى المنطقة الشرقية، حيث يوجد معسكر الجيش الوطني الليبي الذي يقوده "خليفة حفتر"، بينما تقوم بالتعامل مع المجلس الرئاسي في المنطقة الغربية، حيث تناقش عقودا لاستكشاف النفط، وتبحث عن فرص اقتصادية لها في العاصمة الليبية، حيث مقر المجلس الرئاسي، لكنها لم تفتح سفارتها في طرابلس، وواضح هنا أن الدعم الروسي الفعلي العسكري هو لصالح طرف، ولا يوجد دعم من أي نوع للطرف المقابل حيث يتضح مدى قدرة الجانب الروسي على انتهاج مسار

392- ورد ذلك على لسان مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الوطني الليبي، خالد المحجوب. التفاصيل في: أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، موقع قناة "العربية"، 20 يناير 2020.

393- بهاء الدين عياد، "سيناريو "سوتشي ليبيا" يثير قلق الأوروبيين بعد جولات "الوفاق" بين موسكو وأنقرة"، موقع اندبندت عربية، 4 يونيو 2020.

394- وزير الخارجية الفرنسي: مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية"، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 3 يونيو 2020.

مزدوج من خلال دعم وتحفيز صعود "حفتر" من جهة، مع الإبقاء على حوار مفتوح مع حكومة طرابلس من جهة أخرى³⁹⁵.

مؤتمر برلين

انعقد في 19 يناير 2020، بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية مع تعمد إقصاء المغرب، بعد إخفاق محاولة موسكو وأقرة تثبيت اتفاق لوقف القتال، ورغم أن المؤتمر انعقد على خلفية التصعيد العسكري التركي، وتصريحات أنقرة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، إلا أن مخرجاته مثلت نقلة في اتجاه التسوية على خلاف ما سبقه من لقاءات واجتماعات سواء دولية أو إقليمية. كما تبني المؤتمر منظورا يتسم بدرجة عالية من الشمولية في الاقتراب إلى التسوية السياسية إذ راعى ضرورة معالجة كل الملفات العالقة وليس الاقتصار على اتفاق سياسي بمعزل عن الواقع الميداني وتعقيده.

وبموجب مقررات مؤتمر برلين، تم تشكيل لجان منفصلة للتفاوض في كل ملف أهمها اللجنة الأمنية والعسكرية التي عقدت بالفعل اجتماعين في شهر فبراير 2020، كما اتفق المشاركين في المؤتمر أن "لا حل عسكريا للنزاع"، وتعهدوا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا. ومطالبة مجلس الأمن بمتابعة مخرجات مؤتمر برلين بإلزام الدول التابع لها المقاتلون الأجانب والمرترقة بسحبهم فورا من الأراضي الليبية. ثم تعطلت الاجتماعات بسبب عدم توقف القتال واستمرار العمليات العسكرية.

إعلان القاهرة 6 يونيو 2020

جاء في أعقاب التحول الذي طرأ على موازين القوى على الأرض واستعادة قوات "الوفاق الوطني" السيطرة على مناطق غرب ليبيا، مما جعل مصر تبادر إلى استضافة لقاء جمع المشير "خليفة حفتر" والمستشار "عقيلة صالح" رئيس البرلمان الليبي. وقد مثل

³⁹⁵- د. عزة هاشم، المصالح والمحددات الروسية حيال الأزمة الليبية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، عدد أبريل 2020، ص 115.

اللقاء محطة مهمة في التنسيق والتفاهم بين الطرفين الأساسيين في شرق ليبيا "البرلمان والجيش الوطني".

وأسفر هذا اللقاء عن إصدار بيان تحت عنوان "إعلان القاهرة" يدعو إلى وقف القتال ابتداءً من الثامن من يونيو 2020، وسحب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة، ونزع سلاح السكان وتسليم جميع الأسلحة للجيش الليبي، ورسم خارطة طريق لحل سياسي شامل لكل القوى والمكونات الليبية عبر إجراء انتخابات وطنية. ورغم أن مبادرة مصر تضمنت تفاصيل كاملة وإجرائية للحل السياسي، وأكدت على التشبث باتفاق الصخيرات، ولقيت تأييد عربي واسع وترحيب بعض القوى الخارجية خصوصاً روسيا وفرنسا، إلا أن دولاً أخرى، منها الولايات المتحدة مالت إلى إحياء مسار برلين كأساس لاستئناف التفاوض³⁹⁶.

تفاهمات بوزنيقة

مع وصول الأوضاع في ليبيا إلى طريق مسدود، ودخول الأزمة إلى منعطف خطير، ظهر مرة أخرى المغرب، وبدأ في استضافة اجتماعات أخرى في شهر غشت سنة 2020. وبالفعل أسفرت المحادثات إلى اتفاق شامل لتولي المناصب السيادية، فضلاً عن الاتفاق على مواصلة اللقاءات بشكل دوري. وقال البيان الختامي الصادر عن اجتماع الوفدين الليبيين في بوزنيقة، إن "المحادثات بين الوفدين الليبيين في المغرب أسفرت عن اتفاق شامل لتولي المناصب السيادية". وأضاف أن "الوفدين اتفقا على مواصلة اللقاءات في الأسبوع الأخير من الشهر الجاري". وأكد وفد مجلس النواب الليبي المشارك أن "محادثات المغرب أكدت وجود انسجام كبير في المشاورات بين الوفدين".

³⁹⁶- حول بنود "إعلان القاهرة"، مواقف الأطراف منه ومقارنته بمقررات برلين، أنظر: - كميل الطويل، مسار الحل الليبي: ما الفرق بين «إعلان القاهرة» و«مخرجات برلين»؟، جريدة "الشرق الأوسط"، 13 يونيو 2020.

بينما أثنى وفد المجلس الأعلى للدولة الليبية على موقف المغرب النزيه والمحايد والذي وفر الظروف المناسبة لإيجاد حل للأزمة الليبية.

وتوج هذا الاتفاق بين الأطراف الليبية بنشاط دبلوماسي حثيث للمغرب الذي استقبل كل من رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا "خالد المشري"، ورئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح". وأكد وزير الخارجية المغربي، "ناصر بوريطة"، في بداية هذه اللقاءات الليبية، أن الدينامية الإيجابية المسجلة مؤخرا والمتمثلة في وقف إطلاق النار وتقديم مبادرات من الفرقاء الليبيين، يمكن أن تهيئ أرضية للتقدم نحو بلورة حل للأزمة الليبية.

ملتقى جنيف، فبراير 2021

توج باختيار مجلس رئاسي، ورئيس حكومة موحدة. فتعيين سلطات تنفيذية موحدة وشاملة لعملية الانتقال تمثل خطوة مهمة على طريق الاستقرار والتوحيد المؤسسي في ليبيا، على ضوء الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 دجنبر 2021. وتم التأكيد على إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب فوراً من ليبيا، ومطالبة مجلس الأمن بمتابعة مخرجات مؤتمر برلين بإلزام الدول التابع لها المقاتلون الأجانب والمرتزقة بسحبهم فوراً من الأراضي الليبية.

ثانياً: سر المغرب في النزاع الليبي الداخلي

يرى جل المراقبون أن حظوظ المغرب وافرة في مد نفوذه إفريقيا من خلال تراكم الخبرات والتجارب في التعامل مع دول المنطقة، وقد وظف المغرب عاملين للتمدد إفريقيا، هما: المكانة الروحية التقليدية للمملكة المغربية في غرب ووسط القارة، والاستثمار عبر مشاريع مشتركة عملاقة، في معظم القطاعات وأبرزها قطاعا المصارف والمواصلات، ويعتبر المغرب ثاني دولة مستثمرة في إفريقيا بعد دولة جنوب إفريقيا، حسب الوكالة الفرنسية للأنباء، وتمثل إفريقيا جنوب الصحراء 62.9% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية المغربية في العالم. كما أن المغرب تدخل كوسيط وحياد ومسؤولية في عدة نزاعات دولية.

لذا فالمغرب فاعل مهم للغاية ويحظى بالاحترام من أجل الوساطة بين الأطراف الليبية بهدف التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للأزمة الليبية، وإن الطريقة الوحيدة لإنهاء هذا النزاع في نظر المغرب هي التوصل إلى حل تفاوضي. والمغرب لديه من دون شك عناصر قوية في التزامه بحل سلمي للنزاع الليبي من خلال عقد الحوار في بوزنيقة مؤخرا بين وفدي المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق.

إن المغرب فاعل إقليمي على دراية كبيرة بالوضع الميداني، كما أنه يتحلى بحسن نية ومساغيه الحميدة من مستوى عال جدا. وأن الميزة أيضا بالنسبة للمغرب هي أنه لا ينظر إليه من قبل أي طرف في النزاع كقوة مقوضة، وأنه في الوقت الذي تعترم فيه الولايات المتحدة الانخراط مجددا في هذا الملف، ويبحث فيه الأوروبيون عن وسيط، سيكون للمغرب دور حاسم للاضطلاع به من أجل التوصل إلى توافق سياسي يجمع كافة الفاعلين الليبيين حول أرضية موحدة. وجلالة الملك، يحظى باحترام بالغ، والمغرب له دور جيد، وينظر إليه كشريك جيد للولايات المتحدة. كما أن وساطة المملكة تحظى بدعم قوي في أوروبا ولا تلقى أي اعتراض في روسيا أو في الصين أو لدى أي عضو رئيسي آخر في مجلس الأمن. ومن خلال دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية للمحادثات الليبية الجارية في بوزنيقة، أشاد المجتمع الدولي بالدور البناء والفاعل للمغرب، الذي ساهم، منذ بداية الأزمة الليبية، في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ليبيا وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. وعقد مجلس الأمن اجتماعا بتاريخ 28 يناير 2021، خصص لتدارس التطورات الأخيرة في ليبيا، وتم خلاله تسليط الضوء والإشادة عاليا بالدور الإيجابي للمغرب ومساهمته الهامة في تسوية النزاع في هذا البلد. وقدمت "ستيفاني ويليامز" بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالنيابة، تقرير للأمين العام في 19 يناير 2021، الذي يشمل أساسا التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الأخيرة في ليبيا، وكذلك أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هذا البلد منذ 25 غشت 2020.

وسلط الأمين العام للأمم المتحدة، "أنطونيو غوتيريش"، في هذا التقرير، الضوء على الدور الذي اضطلع به المغرب في حل النزاع الليبي. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الوفدين الممثلين لأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة اجتمعا في بوزنيقة بالمغرب من 6 إلى 10 شتبر سنة 2020 لمناقشة التعيينات في المناصب السيادية المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك تعيين محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة.

وعلاوة على ذلك، ذكر التقرير أن المجلس الأعلى للدولة وافق في 20 شتبر على مخرجات محادثات بوزنيقة. واجتمع وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مرة أخرى في المغرب في 30 شتبر 2020 وتوصلا إلى اتفاق مبدئي بشأن معايير الاختيار، بما في ذلك ما يتعلق بتمثيل الأقاليم التاريخية الثلاثة في ليبيا، والكفاءات المطلوبة، وآليات التعيين في المناصب السيادية. وتواصلت الاجتماعات التشاورية بطنجة من 23 إلى 28 نونبر، وبغدامس (ليبيا) في 6 دجنبر. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن ممثلته الخاصة بالنيابة التقت في 27 غشت سنة 2020 بالرباط وزير الشؤون الخارجية المغربي ومسؤولين مغاربة آخرين لمناقشة مبادرة المغرب الرامية إلى دعم عملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. وخلال مناقشات أعضاء مجلس الأمن، أشادت عدة بلدان بمساهمة المغرب في حل الأزمة الليبية. وفي هذا السياق، هنا ممثل الصين المغرب على الدور الريادي الذي يضطلع به في جمع الأطراف الليبية لحل هذا النزاع. من جهته، أعرب سفير فيتنام عن امتنانه للمملكة على جهودها المتواصلة في النهوض بمحادثات السلام في ليبيا. وأعرب السفير الليبي، في كلمة له خلال الاجتماع، عن شكره للمغرب على دوره في توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات سنة 2015، وعلى جهوده لاحتضان الاجتماعات الأخيرة بين الليبيين، والتي تندرج في إطار الرؤية التي يعتمدها الفرقاء الليبيون لإيجاد حل سلمي للنزاع.

ورغم جهود الدبلوماسية المغربية للوساطة في ليبيا لإيجاد حل سلمي، إلا أنها واجهت تحديات بسبب الصراعات الداخلية بين الفصائل الليبية ثم التدخلات الدولية والإقليمية. إلا أنه كلما ذكرت تطورات الأوضاع بليبيا، إلا وترتبط مباشرة بالاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية المعروف اختصارا باتفاق الصخيرات، والذي تم التوقيع عليه يوم 17 دجنبر 2015 بالمغرب.

لقد كان طموح مبادرة الصخيرات إيجاد مخرج سياسي لإنهاء الحرب الأهلية بليبيا، وقد لعبت الوساطة المغربية كما رأينا دورا محوريا باعتراف الأمم المتحدة للتوصل للصيغة النهائية للاتفاق. غير أن مخرجات هذه الصفقة لم تعرف طريقها للتنفيذ بشكل كامل بسبب التعثر في مفاوضات التعديل لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، قبل أن تتوقف تماما بعد هجوم المشير "خليفة حفتر" على العاصمة طرابلس يوم 4 أبريل 2019، والعودة للتصعيد العسكري بين طرفي النزاع³⁹⁷. وفي خضم الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار، والتدخلات الداعمة لأطراف النزاع المختلفة، حافظت الرباط على حيادها، معتبرة أن الخيار العسكري سيزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية المعقدة أصلا، وراهننت الحكومة المغربية دائما على المسار السياسي كحل للأزمة.

ورغم ذلك فقد أسفرت المقاربة الواقعية للمغرب رغم كل العراقيل عن عدة مفاهيمات في اتفاق بوزنيقة، بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في إنجاح الوساطة المغربية، يأتي في مقدمتها الدعم القوي الذي قدمه جلالة الملك "محمد السادس" للطرفين المتنازعين قصد إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة المفتعلة، كما أن الدبلوماسية المغربية تعاملت بذكاء وإحاطة دقيقة بكل تفاصيل الملف الليبي.

ويتداخل المعطى الشخصي مع خصوصية المجتمع الليبي، لذلك لم تفرض الدبلوماسية المغربية أي خطة لإخراج ليبيا من مأزقها المفتعل، بل شددت على أن مستقبل ليبيا

³⁹⁷- غسان سلامة، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا، 21 ماي 2019.

ينبغي أن يصوغه الليبيون أنفسهم دون وصاية من أحد، كما أن المفاوضات المغربي وقف على مسافة واحدة من الحياد مع الطرفين الرئيسيين في هذا النزاع، إدراكا منه أن المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبيين ممران أساسيان لنجاح أي تسوية سياسية محتملة.

ولقد مكن الحياد الإيجابي للمغرب من توفير مناخ سمح ببناء جسور الثقة بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي. والواقع أن نجاح الدبلوماسية المغربية لا يكمن فقط في بناء جسور الثقة بين طرفي الأزمة الليبية، بل أيضا في الحفاظ على مكتسبات لقاء الصخيرات، لكن مع تطويره في مخرجات لقاء بوزنيقة.

صحيح أن الواقع الميداني ساهم في إدراك الطرفين أن منطوق الحرب لن يفضي إلى بروز طرف رابح، لهذا وظفت الدبلوماسية المغربية بذكاء العامل الزمني لتعمل على إزاحة جملة من العراقيل التي عرفتتها اللقاءات الدولية السابقة، رغم أن المغرب تعرض إلى إقصاء ممنهج في لقاء برلين.

لقد أدركت الدبلوماسية المغربية منذ لقاء الصخيرات أنه لا يمكن حل الأزمة الليبية سوى بترك الليبيون يقررون بأنفسهم شكل النظام السياسي لبلدهم، وشكل المؤسسات الدستورية التي يرتضونها دون وصاية من أي طرف خارجي. وهكذا فقد أفرز لقاء بوزنيقة خارطة طريق واضحة المعالم لبناء دولة ليبيا لكل الليبيون دون استثناء.

إن الأمر هنا لا يتعلق بعملية تقسيم للمناصب السيادية، بل بتوزيع متوازن للسلطات الدستورية بين مختلف القوى السياسية في ليبيا. كما أن هذا اللقاء سيؤسس لبناء دولة قوية بليبيا، حيث ستوضع على طاولة النقاش مسألة إجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل مختلف المؤسسات الدستورية على قاعدة دستورية صلبة.

كما أن هناك نقطة أخرى تحتسب لصالح الدبلوماسية المغربية، تتمثل في كونها لم تقتصر فقط على إرساء جسور الثقة بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، بل عملت أيضا على بعث رسائل طمأنة لمختلف القوى الإقليمية والدولية المتواجدة في

هذه المنطقة، وهو الأمر الذي تفسره المباحثات الهاتفية التي أجراها وزير خارجية المغرب مع كل من وزيرى خارجية روسيا وتركيا عقب إعلان مخرجات لقاء بوزنيقة. لقد حظيت هذه المقاربة الواقعية بإشادة دولية واسعة من قبل القوى السياسية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، الذي أظهر تطابقا واسعا في وجهات النظر مع المغرب حول الملف الليبي، خصوصا أن حوار بوزنيقة فتح آفاقا واسعة لمصالحة تاريخية بين الإخوة الليبيين. والأهم قبل هذا وذلك هو اجتماع الطرفين على طاولة واحدة، وهو الأمر الذي كان حتى عهد قريب مستحيل التحقق.

بيد أن إنجاح هذه المفاوضات سيتوقف بشكل كبير على ضرورة إيمان جميع الأطراف الإقليمية والدولية بضمان حظر ترويج السلاح بليبيا، مثلما يتطلب الأمر سحب مختلف الميليشيات المسلحة المدعومة من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، لأن المطلوب في هذه المرحلة تثبيت الوضع الميداني في ليبيا³⁹⁸.

ثالثا: حياد مغربي إيجابي مع بحث عن مخرج سياسي

لقد عمل المغرب على إنجاح جولات الحوار السياسي الليبي عبر مساهمته في حوار داخلي لتسوية القضايا العالقة بروح الحياد الإيجابي، ودعم العملية السياسية في احترام لإرادة الليبيين وبالتعاون مع الفاعلين المحليين والدوليين لإيجاد حل متوافق عليه. ومن هنا احتضن المغرب المحطات النهائية لهذا الحوار، وتجددت في أربع جولات للتفاوض بمدينة الصخيرات بين مارس ودجنبر 2015، وانتهت بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي المعروف اختصارا باتفاق الصخيرات.

لقد اعتمدت الدبلوماسية المغربية مبدأ الحياد الإيجابي وكسب ثقة الفرقاء الليبيين والمجتمع الدولي باعتبارها عناصر أساسية في دعم العملية السياسية في ليبيا تحت

³⁹⁸- هكذا نجحت الدبلوماسية المغربية في الوساطة لحل الأزمة الليبية، مقابلة مع محمد زين الدين، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، في تصريحات نقلها موقع "هسبريس" المغربي، الجمعة 18 شتنبر 2020، تصريحات تطرق فيها إلى سر الدور المغربي الإيجابي في الأزمة الليبية.

الرعاية الأممية، إلا أن جهودها سقطت بين تحديين: إكراهات قوة التدخلات الدولية والإقليمية، والتي ارتفع منسوبها بعد تحركات خليفة حفتر لإخضاع طرابلس لسيطرته³⁹⁹. وبسبب محدودية مواكبة الدبلوماسية المغربية لمسار الوساطة ما بعد اتفاق الصخيرات، وذلك بمبرر الحياد ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولهذا السبب ورغم مواكبتها للملف، فإنها لم تتبع اتفاق الصخيرات بدبلوماسية نشطة، حيث انحصرت تحركاتها في أنشطة محدودة الأثر، إذ لم تتجح في إقناع كل الأطراف المعنية بالالتزام باتفاق الصخيرات، وكانت قوة التدخلات الدولية عاملا محوريا في محدوديتها.

وطيلة فترة احتضانها للمفاوضات الليبية، حافظت الرباط على ترجيح الحل السياسي واستكمال الدعم للمقاربة الأممية بدعم العملية السياسية والحوار بين الأطراف ولهذا حظيت جهود الدبلوماسية المغربية بالتتويه في القرار الأممي رقم 2259 في التوصل لاتفاق الصخيرات واستضافتها للحوار⁴⁰⁰، ويعول المغرب على هذه المصالحة الليبية من أجل تجاوز إرث نظام القذافي المتوتر مع المغرب، والعمل على تغيير رؤية طرابلس لقضية الصحراء المغربية من جهة، ومن جهة أخرى، الرهان على استقرار ليبيا باعتباره جزءا من الأمن القومي المغربي.

وحتى بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق الصخيرات، قدمت السلطات المغربية سنة 2018 مبادرة للوساطة وتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة بليبيا بعد لقاء رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" ورئيس مجلس الدولة "خالد المشري" بالرباط مع وزير الخارجية المغربي ورئيس مجلس النواب المغربي من أجل تعديل الاتفاق السياسي في

³⁹⁹- ليبيا: مسارات ما بعد سقوط الوطية وأسئلة التدخل الروسي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020، ص7.

- عزت سعد، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا و الشرق الاوسط، مجلة شؤون عربية، عدد 183، 2020، ص 78.

⁴⁰⁰- قرار مجلس الأمن رقم 2259، 23 دجنبر 2015.

يناير 2018، فاعتبرت هذه الاجتماعات جزءا من جهود الوساطة المغربية لتحقيق توافق وطني بين الفرقاء، وأكد المغرب في لقاء بوزنيقة أن اتفاق الصخيرات هو الأرضية الوحيدة التي يجتمع عليها كافة الليبيين، وإطار سياسي لحل الأزمة، وتجددت دعواته لحل سياسي سلمي بعيدا عن التصعيد العسكري بين الفرقاء، مؤكدا أن الحوار هو الحل، وأن الخيار العسكري يزيد من تعقيد الوضع.

المبحث الثالث: إكراهات الوساطة المغربية في الأزمة الليبية

من محدودية الوسائل والأدوات لدى الأطراف المتدخلة في الملف الليبي، إلى حدة التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية، ناهيك عن صعوبة تجاوز إرث مرحلة القذافي، كلها عوامل أدت إلى عرقلة مسار الوساطة المغربية في هذا النزاع.

أولا: محدودية الوسائل والأدوات لدى الأطراف المتدخلة.

يبدو أن محدودية إتفاق الصخيرات في تحقيق أهدافه يرجع في الشكل إلى عدم توفر الأطراف المتدخلة على رؤية وأدوات كافية للمتابعة البعيدة لتنفيذ بنود الاتفاق، فيما ساهم الدعم الخارجي للفرقاء الليبيين في تعقيد مسارات الأزمة الليبية، فلم تتوفر البعثة الأممية إلى ليبيا على الأدوات اللازمة لتنفيذ مهمتها، فحسب المبعوث السابق للأمم العام للأمم المتحدة "طارق ميتري"، فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية هذا الاخفاق، لأن البعثة تنحصر مهمتها في نظره فقط في مرافقة العملية السياسية وتقديم المشورة والمساعدة في بناء مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، ولكن من دون التوفر على أدوات كافية لتنفيذ هذه المهمة، كما يشكل تعاقب ستة ممثلين للأمم العام للأمم المتحدة خلال المرحلة (2011-2019) أحد أوجه تعقد الملف الليبي.

وبعد مرور حوالي خمس سنوات على الاتفاق، لا تزال الأمم المتحدة تراهن على اتفاق الصخيرات كإطار لتجاوز المرحلة الانتقالية وبناء الدولة الجديدة. فقد أكد مجلس الأمن الدولي في بيان صادر عنه بتاريخ 14 دجنبر 2017 أن اتفاق الصخيرات هو الإطار الوحيد للحل السياسي في ليبيا، كما تقدم المبعوث الخاص للأمم المتحدة "غسان سلامة"

بمقتراح لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام بمناسبة عيد الأضحى بتاريخ 10 غشت 2019، من ثلاث خطوات تبدأ بتهدئة مستدامة، وتنتهي بمؤتمر دولي واجتماع للفرقاء الليبيين، توجت بهدنة محدودة، أعقبها استمرار المواجهات بانتهاء أيام الهدنة. وقد تبنى القرار الأممي رقم 2486 الصادر بتاريخ 1 شتبر 2019 مأمورية دعم جهود البعثة لإجراء عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شامل للجميع، وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، كما ألحق بها مهمة دعم إمكانية وقف إطلاق النار.

ثانيا: التدخل الأجنبي

تفاوتت التحليلات والأسباب في مساعي وأهداف التدخل العسكري في ليبيا، هل كانت تسعى حقا لحل النزاع القائم أم جاءت كدور أممي شكلي أم أنها كانت تدعم مصالحها بطريقة خفية⁴⁰¹.

وفي رأينا هناك تضارب مصالح واضح بين معسكرين دولي وإقليمي حول الملف الليبي، الدولي تقوده فرنسا وإيطاليا، بالإضافة التنافس بين المحور التركي - القطري، الداعم لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة، والقوى الأخرى المناهضة له⁴⁰². والإقليمي تقوده الجزائر وتونس وحالة استقطاب للفاعلين الليبيين في الأزمة من أجل تحقيق مصالح خاصة لكل طرف تضمن عدم زعزعة استقرارها وأمنها، أو حتى مجرد إثبات نجاح دبلوماسيتها في حل النزاعات.

وتنبغي الإشارة إلى أن ليبيا تمتلك حوالي 3.5 % من احتياطيات النفط العالمية، أي ما يعادل ضعف ما تملكه الولايات المتحدة. وتعد ليبيا واحدة من ضمن أكبر اقتصاديات النفط في العالم، لذا يعتبر التدخل العسكري في ليبيا مخططا من أجنحة عسكرية واسعة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هدفها الاستراتيجي هو السيطرة على ما يزيد

⁴⁰¹ - علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص38.

⁴⁰² - إيمان زهران، فرص التسوية السياسية واحتمالات التصعيد العسكري في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، عدد أبريل 2020، ص91.

عن (62%) من مخزون العالم من النفط والغاز الطبيعي، والتي من ضمنها طرق وممرات خطوط أنابيب النفط والغاز⁴⁰³.

فالتحدي الثاني الذي يعتبر أهم تحدي أمام تحقيق أهداف اتفاق الصخيرات، فيرجع أساسا إلى التدخل الأجنبي في الشأن الليبي. فقد واجهت جهود الوساطة المغربية تحديات إقليمية، إذ يظهر الدور الجزائري في الحد من فرص تفعيل وتسريع مخططات الوسيط المغربي، كمحاولة للانفراد بهذه الملفات، وقد تكررت محاولاتها سابقا بعرقلتها للمحاولة المغربية لتسوية الأزمة بشمال مالي بين الحكومة المالية والحركات الأزدادية. كما أن المحاولة المغربية بليبيا كانت محصورة بسبب تحركات الدول الإقليمية الأخرى، لا سيما التونسية وحتى المصرية، مدعومة بدعم خليجي إماراتي بالأساس، تؤكد شكوى من حكومة الوفاق الليبية لمجلس الأمن الدولي، تستنكر المواقف الإماراتية العدائية ودعم محاولات انقلاب حفتر على الحكومة الشرعية⁴⁰⁴، لينضاف إلى ذلك استقطاب الإمارات للمبعوث السابق للأمم المتحدة بليبيا "برنارد ليون" وتعيينه رئيسا للأكاديمية الدبلوماسية الإماراتية⁴⁰⁵، لتنفيذ أجندتها، واتهامات بانحيازها لأحد أطراف الصراع خدمة للمصالح الإماراتية. وبالمقابل، ظهرت تحديات دولية، كالصراع الدبلوماسي حول المنطقة بين باريس روما، بتبادل الاتهامات بينهما حول دعم الليزيه لقوات حفتر، حيث تدعم فرنسا "خليفة حفتر" بقوة وفي ذات الوقت تبقي على علاقات متينة مع رجل الوفاق القوي، "فتحي باشاغا" وزير داخلية الوفاق المفوض. في حين اختارت إيطاليا أن تربطها علاقة وطيدة واستراتيجية مع الغرب الليبي عبر مصراة (المدينة-الدولة)،

⁴⁰³ - الغزواني، ناصر عبد الكريم، الإقتصاد الليبي: الواقع و التطلعات: دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من سنة 1969 إلى سنة 2014، المجلة العربية للعلوم والبحوث والنشر، 2016 عدد 17، ص16.

⁴⁰⁴ - وكالة الأناضول، الوفاق الليبية تشكو عدائية الامارات أمام مجلس الأمن، 9 شتنبر 2019.
⁴⁰⁵ - The guardian, UN Libya envoy accepts £1,000-a-day job from backer of one side in civil war, 04/11/2015, <https://cutt.us/bhYbe>.

التي توجد لها بها قاعدة عسكرية، إلا أنها بالمقابل تقيم علاقات وطيدة مع أبرز رجالات "حفتر" الحاكم العسكري، اللواء "عبد الرزاق الناظوري"⁴⁰⁶. ومن الملاحظ على مجمل الموقف الغربي أنه يسعى إلى إيجاد مكان لحفتر في الوفاق السياسي⁴⁰⁷. و تعد تركيا أهم موردي السلاح لحكومة الوفاق، فيما يتحصل الجيش الوطني على السلاح عن طريق روسيا، وفرنسا والأطراف الإقليمية⁴⁰⁸.

إن الوساطة المغربية تتحرك وسط استقطاب خليجي حاد في الملف كما في ملفات أخرى وتحركات تركية، وقد تجاوزت هذه التدخلات منطقتي التأثير الدبلوماسي إلى الدعم العسكري وخرق الحظر الدولي لتوريد السلاح⁴⁰⁹. وربما تفرز خلال الأيام القادمة تحولات جديدة في الأوضاع الليبية ميدانيا وسياسيا في ضوء تعاظم حجم التدخل العسكري التركي وتحديدا منذ أواخر سنة 2019، وما أثاره إقليميا ودوليا من حالة استنفار فتحت الأزمة الليبية على كل المآلات في ضوء تفاعل نتائج العسكرة التركية للأزمة، ومحاولات إحياء التسوية السياسية.

وقد كان لهذا التدخل العسكري التركي المباشر دورا كبيرا في الحيلولة دون خضوع طرابلس لسيطرة "الجيش الوطني الليبي". وبعد انعقاد مؤتمر برلين في 19 يناير 2020، شهد الموقف العسكري أسابيع من الهدوء النسبي، غير أن عدم إحراز مسارات التفاوض التي دشنها مؤتمر برلين أي تقدم أدى إلى استئناف القتال وارتفاع سقف أهداف الجانبين، بهدف تحقيق تفوق ميداني ومكاسب عسكرية تكفل تغيير موازين القوة وبالتالي

406- الحسين العلوي، الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، 21 دجنبر 2020، مركز الجزيرة للدراسات، ص 3.

407- الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 16، مارس 2013، ص 17.

408- د. أيمن شبانة، الصراع الليبي.. عوامل التصعيد ومآلات التسوية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، عدد أبريل 2020، ص 78.

409- غسان سلامة، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا، 21 ماي 2019، مرجع سابق.

دعم المواقف التفاوضية في المسار السياسي، فعمقت أنقرة على هذا الأساس تدخلها في المعارك بتقديم منظومات تسليح متقدمة، ونقل أعداد من المقاتلين التابعين لفصائل إسلامية مسلحة من سوريا إلى غرب ليبيا⁴¹⁰. لقد شكل هذا الدور العسكري الذي اضطلعت به تركيا نقطة مفصلية في تغيير الأوضاع على الأرض، حيث تمكنت "حكومة الوفاق الوطني" في أسابيع قليلة من استعادة السيطرة على الشريط الساحلي بين طرابلس والحدود التونسية، ثم الاستيلاء على قاعدة "الوطية" العسكرية، وبعدها مدينة "ترهونة" ذات الأهمية الجيوستراتيجية، والتي كانت تمثل مركزا رئيسيا للقيادة والسيطرة لدى الجيش الوطني الليبي. محصلة هذه التطورات المهمة، أن الميزان العسكري الذي كان يميل بشكل واضح لصالح قوات "حفتر" لعام كامل (أبريل 2019، أبريل 2020)، عاد إلى التوازن بين الجانبين، ورغم استمرار العمليات العسكرية، وخروج طرابلس وأنقرة بتصريحات حول الاستمرار في القتال والاتجاه شرقا بدءا من مدينة سرت. إلا أن التحركات الإقليمية وردود الأفعال الدولية على هذه التطورات، كشفت أن الأطراف الإقليمية المعنية بالملف الليبي وقوى العالم الكبرى، لن تسمح بانقلاب الأوضاع على الأرض الليبية بسيطرة حكومة الوفاق الوطني على شرق ليبيا، وانفرادها بالسلطة السياسية في عموم البلد. كما يشار إلى أن بعض الأطراف الإقليمية المعنية مباشرة بالوضع في ليبيا، وخاصة مصر، بدأت تنظر إلى هذه التطورات الميدانية بمنظور أمني- دفاعي، لما تمثله من تأثير مباشر على أمنها بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين. وجاء، في هذا السياق، خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم 20 يونيو 2020 الذي أعلن فيه أن سرت والجفرة خط أحمر لأمن مصر القومي، وهدد بتدخل مباشر للقوات المصرية إذا لم تلتزم حكومة الوفاق وميليشياتها بالخطوط الحمراء المصرية، معتبرا أن أي تدخل مباشر من الدولة المصرية

410- ليبيا: هل يخوض أردوغان مغامرة وقودها السوريون؟، موقع "بي بي سي"، 8 يونيو 2020.

ينحها الشرعية الدولية سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة لجهة حق الدفاع عن النفس أو بناء على السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي وهو مجلس النواب⁴¹¹. ويلاحظ في هذا السياق أن المساعي المغربية تعرقلت، بسبب ما وصفته الرباط بالتدخل الخارجي. وفي يناير 2020، أكد وزير الخارجية المغربي أن التدخلات الخارجية في ليبيا، سيكون لها أثر سلبي على كل الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار بالبلاد. و أن المغرب يستبعد الحل العسكري في ليبيا ويرى أن الحل الأنسب هو الحل السياسي الذي يأتي من الليبيين أنفسهم، كما حدث في الصخيرات بمصاحبة ومواكبة من المجتمع الدولي، مشيراً إلى أن حل الأزمة الليبية لا يمكن أن يكون من الخارج.

ويؤكد المغرب في كل اللقاءات أن ليبيا تحتاج معالجة رزينة ومسؤولة بعيداً عن كل المناورات واستغلال معاناة الشعب الليبي، ويأسف لكون بعض الأطراف تجر الليبيين إلى أخذ مواقف والتزامات لا تخدم مصلحة الشعب الليبي، ويتساءل عن مدى مطابقة هذه الالتزامات لمقتضيات اتفاق الصخيرات. حيث أن هذه الالتزامات وهذه المواقف السياسية، التي تجر بعض أطراف الحكومة الليبية ومختلف الفصائل الليبية إليها، تخدم أجندات خارجية لا علاقة لها بمصالح الشعب الليبي ولا علاقة لها بما يريده سكان ليبيا من استقرار وسلام.

ورغم دور المغرب الفاعل، لم يتم دعوته للمشاركة في مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية، وهو ما دفع وزير الخارجية الليبي للاستغراب لما حدث، وأكدت الخارجية المغربية في بيان لها أن جهود المملكة المغربية كانت دائماً في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية.

ثالثاً: تعثر المسار الانتقالي، وصعوبة تجاوز إرث مرحلة الفدافي

⁴¹¹ - السيسى: تجاوز سرت والجفرة "خط أحمر" لمصر.. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية"، موقع سي إن إن عربي، 20 يونيو 2020.

يبرز التحدي الأخير، في تعثر المسار الانتقالي، وصعوبة تجاوز الإرث والميراث الكارثي المعقد لمرحلة القذافي، وهو الذي ترك ليبيا دون مؤسسات حقيقية كما هو متعارف عليه في جميع دول العالم. ذلك أن أربعة عقود من السياسات العبيثة والارتجالية، المبحرة عكس التيار، جعلت أجيالا من الليبيين لا ترى في السياسة غير العنتريات والمعارك الوهمية، والخطب الحماسية، وأرثت أجيالا من الليبيين هذا الخلط المريع بين الثورة والدولة، وتعززت حدة الخلافات الداخلية، وعمق من أزمتها الانقسام بين حكومتين تتنازعان على الشرعية والموارد، حكومة الوفاق الوطني بقيادة "فايز السراج" بطرابلس المعترف بها دوليا، والحكومة الليبية المؤقتة برئاسة "عبد الله الثني" بالشرق التي يقاتل "خليفة حفتر" تحت مظلتها، وانزلت البلاد إلى حرب أهلية وأزمة سياسية مقعدة تعمقها حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي، وسط فوضى السلاح والانفلات الأمني وسيطرة الميليشيات، وتهديد حقيقي بتقسيم البلاد إلى ليبيا شرقية عاصمتها بنغازي وأخرى غربية عاصمتها طرابلس، بالإضافة إلى ضعف التجربة السياسية الليبية حيث تم حل الأحزاب السياسية في أقل من شهرين من نشأة دولة الاستقلال في 19 فبراير 1952، وفي العام 1972 تم تجريم الحزبية وسن قانون تنص مادته الثالثة على عقوبة الإعدام لكل من دعا إلى إقامة تجمع أو تنظيم حزبي⁴¹².

كما أثر كذلك مجيء حقبة النفط، حيث كان معظم الليبيين قبلها يعيشون في القرى والوحدات بعيدين عن أي ارتباط بالدولة المركزية في الحواضر الشمالية، لكن الوضع اختلف تماما مع حقبة النفط مطلع ستينات القرن المنصرم، حيث سيطرت الدولة على

412- في عهد المملكة الليبية، عام 1952، دعا الملك إدريس السنوسي إلى حل جميع الأحزاب السياسية، على خلفية الاضطرابات التي وقعت في 19 فبراير بين الشرطة والمواطنين، بعد تشكيل حزب المؤتمر الوطني في نزاهة الانتخابات واستمر منعها حتى أيام حكم العقيد القذافي وإعلان النظام الجماهيري، الذي أصدر القانون رقم 17 لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية الذي نص في مادته الثالثة على عقوبة الإعدام لكل من دعا إلى إقامة تجمع أو تنظيم حزبي.

النشاط الاقتصادي وأصبح المواطن معتمدا بشكل كلي على الراتب والهبات والعطايا الدورية للدولة الريعية، وقد عمل الآباء المؤسسون على التأصيل المرحلي للدولة المدنية لنقل المجتمع الليبي من مرحلة البداوة إلى التحضر والتمدن، والمخرجات على ضعفها تشي بجهد لا يخفى لتمدين المجتمع الليبي في حقبة الملكية، وتم هذا في مقابل عملية الإبحار العكسي التي جذرها نظام القذافي حيث حرص طيلة العقود الأربعة على بدونة الحواضر الشمالية لليبيا، وجعل البداوة بقيمها ومثلها تكتسح الشارع الليبي. ومن أبرز مظهرات عقلية البداوة على المستوي السياسي أنها لا تقيم وزنا لمؤسسات الدولة ولا تحفل بنظام التقاضي، واعتادت على أخذ الحق باليد وبالقوة⁴¹³.

إلا أن التحركات المغربية في الملف الليبي توقفت عمليا في الآونة الأخيرة، إلا من تصريحات متناثرة، أمام إكراهات تعقد الأوضاع بالبلد بعد العودة للتصعيد العسكري، وقوة الدعم الخارجي، لكنها من حيث المبدأ لا تزال تراهن على الحياد كاستراتيجية لتحركاتها بالمنطقة.

خاتمة

لقد لعب المغرب باحتضانه لاتفاق الصخيرات دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق. ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره في بعض المراحل.

إن حدود اتفاق الصخيرات لا يرجع إلى نص الاتفاق نفسه ولا إلى جهود الوسيط المغربي، الذي تمكن من كسب ثقة أغلب الفرقاء الليبيين والمجتمع الدولي، ولا في مقاربة الحياد الإيجابي التي اعتمدها، ولكن نجاح هذه المساعي انكسر أمام واقع سياسي معقد، يتميز بجمود العملية السياسية مقابل نشاط العملية العسكرية التي تشجعها أطراف إقليمية ودولية أخرى. ومن هنا فإن نجاح الدبلوماسية المغربية في لعب أدوار

⁴¹³ - الحسين العلوي، الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، مرجع سابق، ص3.

بناءة في ليبيا، يرتهن أساسا بمتغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي.

وتوحي المؤشرات والوقائع بأننا على الأرجح نتوقع خمسة سيناريوهات لمآلات الأحداث في ليبيا:

السيناريو الأول، وهو أن يتمكن أعضاء البرلمان الليبي من قيادة المرحلة الانتقالية وتجاوز خلافاتهم، من خلال اختيار رئيس جديد لحكومة الوحدة الوطنية، ويتحرروا من سيطرة "عقيلة صالح" على مجريات الأمور، والذي نتوقع أن يكون أحد المحسوبين على الأطراف الخارجية المتدخلة في ليبيا، وأن يتم التمديد للمجلس الرئاسي الحالي بقيادة "فايز السراج".

أما السيناريو الثاني، حسم الاقتتال في ليبيا عسكرياً لصالح اللواء "حفتر"، وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه، بحيث تدفع الامارات ومصر "خليفة حفتر" إلى القيام بمغامرة عسكرية جديدة تكون المنطقة الوسطى والجفرة والجنوب مسرحاً لها، كما سبق أن قام بما يشبه ذلك في حربه على العاصمة قبيل مؤتمر المصالحة الوطنية الشامل، في أبريل 2019. مما سيربك المشهد برمته ويعمق من أزمة المواطن الليبي، خاصة وأن الأمن الغذائي الليبي أصبح جد مهدد في ظل تزامن النزاع الليبي مع جائحة فيروس كورونا⁴¹⁴. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، يتطلب نجاح سيناريو العسكرة زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق "حفتر" عسكرياً بالسلاح والمعدات والخبرات، وربما بالتدخل العسكري المباشر.

414- مناد سميرة، الأمن الغذائي الليبي في ظل النزاعات وأزمة جائحة كورونا 19، في أشغال المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة، الحالة الليبية نموذجاً، الجزء الأول أيام 22- 23 شتنبر 2020، ص187-188.

وهذا السيناريو رغم أن نذره بدأت تلوح في الأفق، منذ مناوشات أوباري مطلع شهر 7 دجنبر سنة 2020، إلا أن الطرف الدولي ودخول الولايات المتحدة على خط التسوية لن يسمح بحدوثه بالشكل الكارثي كما حدث في حرب العاصمة⁴¹⁵.

السيناريو الثالث، وهو الأكثر ترجيحاً، وهو أن يحل ملتقى الحوار السياسي الليبي تدريجياً محل البرلمان الليبي، وخصوصاً أنه يحظى بدعم شعبي منقطع النظير، ومباركة أممية ودعم دولي. وتم المرحلة الانتقالية بسلاسة دون منغصات جدية حتى موعد الإستحقاق الانتخابي، في 24 دجنبر 2021. وذلك إذا ما استمر البرلمان الليبي في الانقسام وفوت أعضائه على أنفسهم قيادة المرحلة الانتقالية.

السيناريو الرابع، وهو تقسيم الدولة وترسيم الانقسام السياسي، وإنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانين منفصلين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية، حيث على المستوى الوطني ستفشل جهود التوافق السياسي، وتصل أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وبصعوبة حسم الصراع عسكرياً لصالحها، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة، وعلى المستوى الإقليمي والدولي ستدعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية، إما لقناعتها بانسجام هذا السيناريو مع مصالحها، أو لإدراكها صعوبة حسم حلفائها المحليين للصراع لصالحهم.

أما السيناريو الأخير، فهو جمود الوضع القائم واستمرار حالة الاقتتال والفوضى، وشروط تحقق هذا السيناريو على المستوى الوطني هو استمرار ميزان القوى الحالي، وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع لصالحه، وعدم توافر الرغبة لدى الأطراف المعارضة لاتفاق الصخيرات للقبول به وبحكومة الوفاق الوطني. وعلى

415- حسن، رخا أحمد، موقف الولايات المتحدة من أزمتي ليبيا وشرق المتوسط، مجلة شؤون عربية، عدد 183، 2020 ص 60-77.

المستوى الإقليمي والدولي يتطلب هذا السيناريو استمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالوتيرة الحالية، دون تراجع أو زيادة كبيرة تحل بميزان القوى لصالح طرف من الأطراف.

إن سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خيارا مفضلا، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى. ومن أجل زيادة فرص تحقق سيناريو الحل السياسي نقترح عددا من التوصيات للأطراف الليبية، ودول الجوار والأطراف الإقليمية، والأطراف الدولية، ومن أبرزها:

دعوة الأطراف الدولية إلى ضرورة التزامها بمخرجات الاتفاقات السياسية الحاصلة في المغرب، والتوقف عن تقديم الدعم للأطراف الخارجة على هذا الاتفاق تحت غطاء التدريب وتوفير الخبراء العسكريين. والوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، ودعوة دول الجوار والأطراف الإقليمية إلى التوقف عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة أية ملاحظات لبعض الأطراف عبر الحوار السياسي بعيدا عن الاحتكام للسلاح، ودعوة الأطراف الليبية إلى الحرص على حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية وجغرافية وقبلية، ووقف استنزاف مقدرات الدولة، مع التعاون المشترك لمواجهة خطر التطرف والإرهاب، وإشاعة روح الوسطية وثقافة الاعتدال في المجتمع، والحيلولة دون توفير تربة خصبة تستغلها المجموعات المتطرفة للتمدد ونشر أفكارها وممارسة إرهابها، وبسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية، وإعادة هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن الوطني لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدريج لمنع وجود سلاح خارج الإطار القانوني.